

Distr.  
GENERAL

A/53/169/Add.3  
16 October 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون  
البند ٧١ (م) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل: الأسلحة الصغيرة

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتوياتالصفحة

|   |                                    |
|---|------------------------------------|
| ٢ | ثانيا - الردود الواردة من الحكومات |
| ٢ | جنوب افريقيا                       |

## ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

### جنوب أفريقيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨]

تسلم جنوب أفريقيا بأهمية دور الأمم المتحدة في الجهود العالمية للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه. وفي هذا الصدد، يشكل تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة (A/52/298) المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ دعامة هامة لتلك الجهود.

وفي حين ركز تحديد الأسلحة بصفة تقليدية على الأسلحة التقليدية وأسلحة التدمير الشامل، فإنه لم يعد بالإمكان تجاهل الدمار الذي تسبب فيه انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية بصفة عامة، وبصفة محددة في مجال تعمير المجتمعات عقب انتهاء الصراعات.

وداخل البلدان، أدت إمكانية الوصول بدون عوائق إلى الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة واستخدامها، إلى زيادة الجريمة المميتة، والعنف، وقطع الطرق، والعصيان المدني. وعلى الصعيد الإقليمي، أدى وجود كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة السيئة التنظيم المستخدمة بدون تمييز إلى الحد من آثار برامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين، وعمليات خفض المجموعات العسكرية - الصناعية.

ويهدد نشر المخزون الحالي واستيراد أسلحة جديدة مواصلة التحول الديمقراطي الجاري تدعيمه ويؤثر بصورة سلبية على قدرة الحكومات على الحكم بفعالية، ليس فقط في البلدان الأفريقية ولكن في جميع أنحاء العالم.

ويتمثل التحدي في التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة في حشد الموارد البشرية والمالية اللازمة، وتشجيع تبادل البيانات الموثوق بها فيما بين الإدارات الوطنية والشركاء الإقليميين، وتنسيق الإجراءات والتعريف بالقضية لاكتساب تأييد الحكومات والسياسيين والمنظمات غير الحكومية.

وعلاوة على ذلك، يرتبط الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة بصورة وثيقة بالأنشطة الجنائية الأخرى ويتعين لذلك معالجته في سياق المبادرات الأخرى التي ترمي إلى خفض الجريمة. ويتعين أيضا التسليم بالصلة الوثيقة بين الأسلحة المشروعة وغير المشروعة ويتعين أن ترتبط النهج الخاصة بمعالجة إحداها بالأخرى سواء داخل البلدان أو في المبادرات الإقليمية.

ولذلك، تعتقد جنوب أفريقيا بأن:

(أ) الأخذ بنهج شامل أمر ضروري لمعالجة هذه المشكلة. ويتعين اتخاذ إجراءات متزامنة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية والتركيز على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المشروعة وغير المشروعة على السواء؛

(ب) هناك حاجة عاجلة لإعلان مبادرة إقليمية لمكافحة انتشار الأسلحة في أفريقيا.

#### مجموعة الإجراءات الموصى بها

##### النهج

يتعين النظر إلى التصدي لانتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة في جنوب أفريقيا وفي المنطقة المحيطة بها من منظور شامل لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، ومنع الصراعات والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

ومن خلال تنسيق هذه النهج، ينبغي وضع استراتيجية وطنية شاملة تعمل على تقييم وتحديد الأولويات الوطنية وتحديد الخطوات القابلة للتحقق والتي يتعين اتخاذها لاحتواء انتشار الأسلحة وخفضه.

وبغية تعزيز الإجراءات الوطنية، فإنه من المحتم وضع نهج إقليمي لمعالجة مشكلة الانتشار غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ويستند إلى الشواغل الإقليمية والأخذ بالنهج الكمي. وسيضمن هذا وضع أحجار البناء في موضعها لمعالجة المسألة بصورة فعالة على نطاق عالمي نظرا لأن كل منطقة في العالم تضع نهجها المحلي.

ويتعين وضع مجالات التركيز في جميع الأحوال على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والمشروعة. ولذلك يتعين وضع نهج وطنية وإقليمية للمكاسب في الأجلين القصير والطويل وهو ما يمكنه أن يؤثر على تداول الأسلحة غير المشروعة وكذلك المشروعة.

#### تدابير عملية للتنسيق والتعاون

##### وطنية

ينبغي أن تركز الجهود الوطنية على تعزيز التشريعات والأنظمة لمنع الأسلحة الصغيرة القانونية من أن تصبح غير قانونية من خلال النشاط الإجرامي، والعمل عند اللزوم على تحسين الأنظمة المتعلقة باستيراد وتصدير ونقل الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، وزيادة الرقابة على مخزونات الأسلحة الخفيفة المملوكة لقوات الأمن.

وينبغي أيضا اتخاذ خطوات لخفض عدد الأسلحة القائمة من خلال الأساليب الطوعية (بما في ذلك برامج الجمع والتدمير) وزيادة قدرة قوات الأمن على تحديد الأسلحة غير المشروعة ومصادرتها وتدميرها.

#### إقليمية

على الصعيد الإقليمي، يتمثل تدبير هام لبناء الثقة، والذي سيؤدي إلى تحقيق مكاسب في الأجل الطويل بالنسبة للتعاون والثقة الإقليميين، في كفالة البلدان لشفافية أكبر في عمليات نقلها للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي المناطق المتأثرة، ينبغي للبلدان والمنظمات الإقليمية أن تتخذ خطوات فورية لوقف تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال زيادة التعاون، ومواءمة إجراءات النقل، وفرض رقابة أشد على الحدود، وتبادل معلومات الاستخبارات. ويتعين أيضا التركيز على إعادة تداول المخزونات القائمة في جميع أنحاء المنطقة والتوصية باتخاذ تدابير ملائمة للرقابة، بما في ذلك زيادة التعاون فيما بين الحكومات على الصعيد الإقليمي، والقيام بعمليات مشتركة ومواءمة الأولويات.

وينبغي إقامة شراكة تعاونية بين الحكومات، والمنظمات الدولية والإقليمية ومجتمع المنظمات غير الحكومية لتعبئة الدعم الجماهيري والسياسي. وينبغي أن يُستكشف بالكامل دور مجتمع المنظمات غير الحكومية في مساعدة الحكومات على تقديم الدعم والمعاونة لتجميع البيانات الموثوق بها المتعلقة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه.

#### الخطوات المتخذة لتنفيذ توصيات التقرير عن الأسلحة الصغيرة

أعلنت حكومة جنوب أفريقيا عن مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة (الأسلحة النارية) باعتبارها الأولوية رقم ١ لقوة شرطة جنوب أفريقيا للفترة ١٩٩٨/١٩٩٩. وجرى وضع استراتيجية متماسكة للتصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة في جنوب أفريقيا. وتمثل الاستراتيجية نهجا متكاملا وشاملا للأخذ بتدابير مراقبة أشد صرامة والتوصل في نهاية المطاف إلى إزالة العوامل المسببة لانتشار الأسلحة الصغيرة. وفي هذا الصدد، يجري تنفيذ الخطة الوطنية للأسلحة الصغيرة التي تعالج أساسا مشكلة الأسلحة الصغيرة غير القانونية. ويتمثل الهدف في خفض عدد الأسلحة الصغيرة المتداولة بصورة غير قانونية وخفض تدفق الأسلحة غير القانونية على جنوب أفريقيا. وتركز أيضا الجهود على كفالة الاستخدام القانوني والملائم للأسلحة النارية المرخصة.

ولدى جنوب أفريقيا تشريع يتطلب ترخيص جميع أوجه الحيازة المدنية للأسلحة الصغيرة (الأسلحة النارية) بما في ذلك اشتراط التخزين الآمن لهذه الأسلحة الصغيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم جنوب أفريقيا بسياسة المسؤولية والمساءلة في تجارة جميع الأسلحة ونقلها. وأقامت جنوب أفريقيا نظاما لتحديد الأسلحة والذي ينص على هيئة رقابة وزارية، ومعايير، ومبادئ

ومبادئ توجيهية لكفالة، ضمن أشياء أخرى، نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتجارة فيها بطريقة تتسم بالمسؤولية.

واعتمدت حكومة جنوب أفريقيا سياسة تتعلق بتدمير فائض الأسلحة الصغيرة حيثما اقتضى الأمر. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، قامت قوة شرطة جنوب أفريقيا بصهر ٢٠ طن من الأسلحة النارية: بلغ مجموع الأسلحة النارية المصادرة ٥٠٤ ع، بما في ذلك الطبنجات والمسدسات والبنادق وبنادق الرش والأسلحة النارية المصنوعة بالمنزل. وقدرت القيمة التجارية لهذه الأسلحة بما يزيد عن مليوني راند. وقامت قوة شرطة جنوب أفريقيا في وقت لاحق بتدمير ١١ طناً إضافياً من الذخائر المصادرة و ١٠ أطنان من الأسلحة الصغيرة المصادرة. و ٩ أطنان من الذخائر المتقدمة/ التي انتهى عمرها الافتراضي، و ٢٠ طناً من الأسلحة الصغيرة الزائدة عن الحاجة - المتقدمة.

وتلتزم جنوب أفريقيا أيضاً بوقف تدفق الأسلحة الصغيرة غير القانونية عبر حدودها. ودخلت جنوب أفريقيا بالفعل في اتفاقات مع دول عديدة بالجنوب الأفريقي بغية كبح الاتجار في الأسلحة الصغيرة والذخائر غير القانونية. وفي هذا الصدد، أدى اتفاق التعاون الرسمي بين جنوب أفريقيا وموزامبيق إلى تدمير أكثر من ١٠٠ طن من الأسلحة الصغيرة والذخائر في الموقع في موزامبيق.

#### آراء بشأن عقد مؤتمر دولي

ينبغي عقد مؤتمر دولي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بعد عام ١٩٩٩ لتمكين الحكومات والمنظمات الإقليمية من تبادل خبراتها، وتيسير إجراء حوار. وينبغي أن يتمثل الهدف من المؤتمر في زيادة التعاون وتلافي ازدواج المبادرات لكفالة استخدام الموارد الشحيحة بطريقة فعالة. وينبغي أن يضع المؤتمر خطة عمل لمكافحة مشكلة الانتشار هذه استناداً إلى خبرات النهج الإقليمية الأهلية في هذا الصدد، والتي ستكون قد أرست تدابير لمعالجة هذه القضية على الصعيد العالمي بصورة فعالة.

- - - - -